مجلة المقار للدراسات الاقتصادية | المجلد04/ العـدد: 01 (2020)، ص 12– 29

استراتجية الجزائر لترقية المقاولة النسائية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

Algeria's strategy to promote women's entrepreneurship to contribute in economic development.

د. يوسفي محمد[1]، د. لعيدي خيرة [2]

[1] جامعة مستغانم yousfimohamed2014y@outlook.fr

[2]جامعة مستغانم yousfimohamed2014y@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 31 /2020/03 تاريخ القبول:07 /2020/07 **تاريخ النشر**: 2021/01/25

ملخص:

اصبحت المرأة اليوم في المجتمعات المتقدمة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة ، اين اقتحمت العديد من المجالات التي كانت حكرا على الرجال فقط و لعل مجال المقاولاتية من بينها ، اين اصبحت المقاولة النسوية تعد من بين أهم ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في كثير من الدول ، و تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي اعطت اهتماما بالغا لهذا المجال ، فقد ركزت هذه الدراسة اساسا على استراتجية المعتمدة لترقية المقاولة النسوية بغية المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

كلمات مفتاحية:المقاولة النسوية، الترقية ، آليات الدعم و المرافقة، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

تصنيفJEL : R11, Q32 .P25

Abstract:

Women in developed societies have a major role in achieving sustainable development, where they have entered many areas that were the exclusive preserve of men only and perhaps the field of entrepreneurship, among them, where women's entrepreneurship has become one of the most important pillars of achieving economic development due to the role This study focused mainly on the strategy adopted to promote women's entrepreneurship in order to contribute effectively to the economic development of Algeria.

Keywords: Women's Entrepreneurship, Promotion, Support and Escort Mechanisms, Economic Development, Algeria.

Jel Classification Codes : P25, R11, Q32.

المرسل د. يوسفي محمد[1] yousfimohamed2014y@outlook.fr

مقدمة:

تسعى معظم اقتصاديات الدول في الوقت الراهن ، للاهتمام بالمقاولة النسائية كونها قطاعا أساسيا في الحركية الاقتصادية ، و مما لاشك فيه أن النمو الاقتصادي المستدام أصبح يرتبط بهذا النوع من القطاعات نظرا لدوره الريادي والفعال في دعم الجهود التنموية الإقتصادية و الإجتماعية في مختلف دول العالم لاسيما النامية منها.

فالمرأة اليوم لم تعد تكتفي بالأدوار التقليدية الموكلة إليها(كالقيام بالأعمال المنزلية : كتنظيف و الطبخ و خدمة كل أفراد العائلة، و انجاب الأطفال ،....و غيرها) ،بل ارتأت هي كذلك تجربة الولوج لعالم المقاولاتية إلى جانب الرجل ، وأن تنافسه في تخصصات كانت إلى وقت قريب حكرا عليه فقط ، فقد اكتسبت مكانة هامة في الأوساط السياسية و الاقتصادية ، و الاعتراف المتزايد لأهمية المرأة في التنمية الاقتصادية ، و ذلك بإبراز مقدرتها على تسيير المشاريع الصغيرة والأعمال المقاولاتية ، حيث أثبتت الدراسات في بعض البلدان أن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي و النمو.

اما في الجزائر و كغيرها من الدول النامية فقد بذلت مجهودا في سبيل ترقية المقاولة النسائية التي لا تقل اهمية عن الرجل المقاول ، خاصة و أن المرأة الجزائرية تمثل نصف المجتمع بما يمثل أكثر من 49.5 % من مجموع السكان ، فقد عرفت مختلف قضاياها في الجزائر العديد من التغيرات ،و يرجع ذلك إلى حرص الدولة على إشراكها كفرد فعال في المجتمع ،و بشكل خاص المشاركة في التنمية الاقتصادية ،على عدة أصعدة ومجالات ،لاسيما منها مجال المقاولاتية ، و إدراكا من الجزائر بأهمية إدماجها في التنمية ، سعت إلى تهيئة الأرضية المناسبة لترقية المقاولة النسوية و تذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا أمام رقيها ، و ذلك من خلال الاستراتجية التي وضعتها الدولة لتحسين دور المرأة المقاولة على جميع الأصعدة بدءا من الإصلاحات التشريعية التي قامت بها ، وصولا لأهم الآليات المؤسساتية الداعمة و المرافقة المكرسة لتطوير هذا النشاط ، وهذا ما يؤكده ارتفاع مؤشر مشاركة المرأة IPF ، لكن يبقى دورها في المجال المقاولاتي ضئيل نسبيا إذا ما قارناه بالدول الأخرى ، و ذلك نظرا لارتباطها بمدى تجاوزها للتحديات والتي تتمثل في معوقات العادات و التقاليد الثقافية و الاجتماعية ، بالإضافة إلى البيروقراطية و نقص التمويل...و غيرها ، حسب ما أظهرته آخر الإحصائيات الصادرة عن المرصد العالمي للمقاولاتية .

بناء على كل ما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية :**الى اي مدى نجحت مساعي الجزائر في ترقية المقاولة النسائية من خلال الاستراتجية التي اعتمدتها من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية ؟.**

و عليه سنحاول الاجابة على الاشكالية المطروحة من خلال ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول : الاطار المفاهيمي للمقاولة النسوية .

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع ، فلا يمكن أن تحقق أي تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما شكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا حتميا ، ولعل ولوجها مجال المقاولاتية هو صورة من صور اندماجها في كل مناحي الحياة.

أولا – تعريف المقاولة النسوية:

-المقاول:" كل شخص منشئ، متعهد، مؤسس، صاحب عمل يمكن أن يكون مقاول شرط أن تتوفر فيه بعض السمات الشخصية والمؤسسية، إذ ينطبق ذلك على النساء والرجال على حد سواء"، و يمكن القول أن مفهوم المرأة المقاولة قد لا يبتعد عن أحد هذه التعريفات والتي سنذكرها فيما يلي:[1]

– عرفت بأنها :"كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسئولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا، وتساهم في تسييرها الجاري"[2].

-كما عرفت أيضا بأنها :" تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم و الإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانيتها ، هدفها النجاح و التفوق"[3].

-اما (Bizo) فقد عرفها بأنها :"هي العملية التي من خلالها تقوم امرأة او مجموعة نسائية بإنشاء و استغلال الموارد الاقتصادية و الاجتماعية بما في ذلك المادية و المالية بطريقة منظمة لتوفير السلع او الخدمات السوق (العملاء) لتحقيق الربح "[4].

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا، الذي يعتبر المرأة المقاولة على أنها:" كل امرأة قامت باستغلال فرصة سوقية ما،أو لديها القدرة والإبداع لتحويل أفكارها إلى مشروع مهما كان حجمه ، وسهرت على نجاحه وتطويره وتحملت المخاطر المتعلقة به كما تساهم في تسييره اليومي "، فقد أصبح معروفا في العالم أجمع، أنه لا يمكن تحقيق التقدم والتطور بإقصاء المرأة التي تمثل نصف المجتمع ، كما أن ضعف مشاركة النساء في الحياة العملية، يختلف حسب الجهات و البلدان ، والذي يعكس تأثير العوامل الديمغرافية ،الاجتماعية ، الثقافية والسياسية[5].

وبناءا على التعاريف السابقة يمكن القول بأن المرأة المقاولة هي التي :"تمتلك فكرة ابتكارية تعمل على تجسيدها في الواقع ، مع قدراتها على تحمل كافة الصعوبات التي قد تواجهها في عملها، مساهمة بذلك في تحريك عجلة التنمية المحلية من خلال القيم التي تخلقها للمجتمع".

ثانيا–خصائص المقاولاتية النسوية :

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر، هي صفات المرأة المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهم في الأعمال [6]:

*فيما يخص صفات المرأة المقاولة ، فقد أجمعت معظم الدراسات على أنها:

-أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.

-غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها.

-هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به .

-أقل كفاءة على المستوى المالي ، التسييري أو المقاولاتي .

*أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

-المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال .

-يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليلا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.

-النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، عكس الرجال .

*أما فيما يخص النجاعة، فالنتائج تختلف حسب تعريف النجاعة، فإذا قسنا النجاعة على أساس معدل بقاء المؤسسة، وجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال، أما إذا قيست النجاعة على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة، أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المردودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.

*أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة فهي تتميز بما يلي:

-تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة .

-بالإضافة للأهداف الاقتصادية، فمعظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى أن توجههن أقل اتجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة، وتخصيص وقت أكبر للواجبات العائلية[7].

يمكن القول كخلاصة انه تتميز المقاولة النسوية عن المقاولة الرجالية باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل إلى جانب تميز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليبهن الناجحة في التفاوض[8].

ثالثا – دور المقاولة النسائية في التنمية الإقتصادية:تؤدي المقاولات النسوية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق[9]:

-المساهمة في تشغيل المرأة إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

-المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب آخر.

-إستقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والأسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة مجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية والمجتمعات التي تعيش فيها.

-مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع، حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات عيشتها وممتلكاتها ، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي.

-تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات.

-إستغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة إعتمادها على الأسواق المحلية.

-أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع[10].

رابعا –العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي للنساء : وتتمثل في[11]:

1–الخبرة :إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة، وحسب نظرية رأس المال البشري فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملية.

2–نموذج مقاول و تقليده :حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين كما وجد أن جنس المقاول (النموذج) له تأثير كبير، حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاولة، ونفس الشيء بالنسبة للرجل، كما أن صلة القرابة تؤثر بشكل أكبر.

3–الموارد المالية :فكما نعلم، فأي شخص يريد إنشاء مؤسسة، يجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها.

4–المحفزات الشخصية:من خلال تحسين نوعية المعيشة، إثراء حياتهن الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات، للانشغالهم بفعل شيء، لإعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة ، للحصول على الاستقلالية الذاتية.

5–الحوافز المهنية :فهي عموما تخص الإطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم وغالبا ما تختار النساء مجال المقاولة كمسار مهني ثاني ، وهذا بعد انتهائها وإتمامها لنشاطاتها العائلية.

6–الحوافز التجارية :وهنا تحفز خاصة المقاولات اللاتي يرغبن في استغلال فرص عمل، أو سوق معينة العوامل الدافعة أي السلبية وهي تضم الحاجة للنقود، غياب هياكل للتكفل بالأطفال دون السن الأدنى بالنسبة للنساء، شروط عمل غير مقبولة، نشاط يحتاج لتوقيت جد مضغوط وغير مريح بالنسبة للنساء، اختلاف كبير للأجور بين النساء.

7–الدوافع النفسية :وهي التي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد، حيث يضيف ويقول أنه لكي يتجه الفرد نحو مسار المقاولة، فلا بد أن تتدخل في حياته إثارة نفسية قوية، أو حدوث اضطراب في محيطه، يتلقى صدمة في حياته الخاصة أو المهنية، مثال ذلك :الإهمال، حرمان من الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، انقطاع أو عدم الرضا في العمل، انفصال عائلي، الهجرة[12].

المحور الثاني: آليات المرافقة و الدعم المعتمدة في استراتجية ترقية المقاولة النسوية .

تعد المقاولة من الناحية الاقتصادية لبنة أساسية في الاقتصاد اي دولة ، الشيء الذي يتطلب توفير الامكانيات المالية والخبرات الادارية لتطويرها وتوسيعها ، فهي جهاز منفتح على عدة شركاء و أطراف ، اي كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر

بشرية ومالية ومادية غايتها انتاج منافع وخدمات بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، وعليه يمكن التطرق الى كل من الاليات القانونية و المؤسساتي التي توفرها الدولة لترقية المقاولة النسوية فيما يلي:

أولا – آليات المرافقة المعتمدة لترقية المقاولة النسوية :

الجزائر كغيرها من البلدان تفطنت لأهمية إنشاء المؤسسات وترقية النسيج المؤسساتي وتسعى جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة ، لكن التساؤل المطروح يتمحور حول نصيب المرأة المقاولة من هذه الآليات ، ومدى وجود خصوصية وهذا نتطرق إليه بالتفصيل في هذا العنصر كما يلي:

1–مفهوم المرافقة :

–تعرف المرافقة على أنها:" إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"، وتعرف أيضا بأنها :" عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال، خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة، التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة[13]".

2–الهياكل المرافقة: تفطنت الجزائر لضرورة إنشاء هيكل و هيئة تقوم بمرافقة المشروعات المصغرة و متابعتها ، فأنشأت في هذا المجال كل من مشاتل المؤسسات و أجهزة التسهيل[14].

أ)– مشاتل المؤسسات : و تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 /02/ 2003 [15]، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و بالذمة المالية المستقلة ،و يتمحور دورها في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتخذ03 أشكال :

* –**الحاضنات:** هي منظمات تساعد اصحاب المشاريع على تطوير افكارهم في اطار تقديم المساعدة لهم ، فهي تقوم برعاية شركات الشباب من خلال توفير الوسائل المكتبية والخدمات الادارية بالإضافة الى الحصول على التمويل الكافي[16].

*– **ورشة ربط** : وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية .

*– **نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

–تتكفل المشاتل بالمهام التالية[17]:

–استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات حديثة النشأة بمدة معينة و كذا اصحاب المشاريع.

–احتضان اصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار و تسير المشتلة هذه المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة و احتياجات المشروع.

–تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الاعلام الآلي ، زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة.

-تقديم ارشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة و متابعة اصحاب المشاريع قبل انشاء مؤسساتهم و بعدها.

ب)-مراكز التسهيل : و تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 /02/ 2003[18]، و هي هيئة عمومية ذات طابع اداري و تتمتع بالإستقلالية المالية و الشخصية المعنوية و تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما ترافق وتوجه و تدعم حاملي المشاريع ،و تتولى مراكز التسهيل المهام التالية[19]:

-دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون و الاشراف على متابعتها.

-تجسيد اهتمامات اصحاب المؤسسات في اهداف علمية و ذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.

-مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم اثناء مرحلة التأسيس.

-مرافقة المقاولين في ميداني التكوين و التسيير.

-تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار و الدراسات القطاعية و الاستراتجية و الدراسات الخاصة بالفروع.

3- الامتيازات و الإجراءات المتخذة لترقية المقاولة النسوية :

أ)-الامتيازات المالية : وتتلخص الامتيازات المالية في[20]:

-القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

-القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

-القرض البنكي الممنوح في اطار آلية القرض المصغر المخصصة في الأصل للنساء حاملات المشاريع .

ب)-بعض الامتيازات الجبائية : تستفيد مختلف المشاريع المنجزة من طرف المرأة المقاولة من مجموعة من التحفيزات التي نص عليها المشرع في مختلف القوانين لاسيما قانون الاستثمار و قوانين المالية من اجل ترقية المقاولة النسوية في مختلف مناطق الوطن و يتم الاستفادة من هذه التحفيزات على مرحلتين كما يلي:

-مرحلة الإنجاز :تتمثل الامتيازات في:الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ، تخفيض بنسبة % 05 من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة،والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات ، الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط ، الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

-مرحلة الاستغلال :تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في : الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية ، الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

ج)–إجراءات تقديم هامش الأفضلية لتشجيع المقاولاتية : لقد نص المشرع على ترقية المقاولاتية من خلال ادراج بعض الاجراءات التي من شانها ان تشجيع هذا النشاط المهم و من بين صور هذا التشجيع هو ما سنه في قانون الصفقات العمومية الامر رقم 15-247 [21]، فمن بين أهم المواد التي يحتويها قانون الصفقات العمومية والتي تخدم المؤسسات المصغرة (المقاول النسوية) ، و هي المادة 55 مكرر1 و التي تنص على منح % 20 من الطلب العام للمؤسسات المصغرة المعرفة بموجب التشريع المعمول به، في حدود مبلغ 7.000.000.00 دج، حيث ان هذه المادة تعتبر امتياز لهن مع باقي المؤسسات المصغرة للتقليل المنافسة قصد الحصول على مشاريع انجاز ، والتي تدعم ملفهن التقني بشهادات حسن الإنجاز أي ان هؤلاء المقولات النسويات لهن الحق في المشاركة في المناقصات الوطنية المحدودة من أجل تنفيذ الأشغال في ظل المادة 55 مكرر1 ، بالإضافة الى الحق في المشاركة في باقي المناقصات مع باقي المقولات في ظل باقي أحكام قانون الصفقات العمومية[22].

ثانيا– آليات الدعم المعتمدة لترقية المقاولة النسوية:

– تعد الآليات الداعمة للمقاولة النسوية من أهم متطلبات انجاح مسار هذه المقاولات ، فلقد أوضحت التجارب العالمية عموما والعربية خصوصا مدى نجاعتها في تشجيع التنمية الاقتصادية وتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات دون تمييز و لا تهميش، و من أهم هذه الاليات التي توفرها الدولة الجزائرية ،نذكر ما يلي :

1)– أهم الآليات المؤسساتي الداعمة للمقاولة النسوية :حيث قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر التي تم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، بالإضافة لآليات أخرى من بينها[23]:

أ)– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC : والذي أسس بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 6 /07/ 1994[24] ، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية[25]، اما عن المهام التي يقوم بها الصندوق فهي[26]:

–يتكفل بدعم وحدات المشاريع من طرف البطالين.

–المرافقة الشخصية من طرف منشط مستشار من خلال:

–الاستشارة والمساعدة في تركيب المشاريع.

–الدعم عند المرور أمام لجنة الانتقاء والاعتماد.

–الاستشارة والمساعدة خلال مرحلتي الانجاز وانطلاق المشروع.

–تدعيم احداث نشاطات الانتاج والخدمات.

ب)– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 /09/ 1996[27]، وتقوم بتقديم التمويلات لحاملي المشاريع من أصحاب الشهادات[28]، اما عن المهام التي تقوم بها الوكالة فهي[29]:

-تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع.

-إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

-إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

-ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

ج)–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 في 20 /08/ 2001[30] ،تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها[31]، اما عن المهام التي تقوم بها الوكالة فهي[32]:

-إجراءات الاعفاء او لتخفيض الضريبي .

– تكلف الوكالة بمتابعة الاستثمارات من خلال التحقق من مستوى التقدم في انجازها و من مدى احترام المستثمر للقواعد و الالتزامات المتفق عليها مقابل المزايا التي منحت له .

– ضمان خدمة التعارف و انشاء علاقات مهنية بين المستثمرين غير المقيمين و الأجانب مع المتعاملين الجزائريين والسهر على ترقية وتطوير المشاريع و فرص الأعمال.

د)–صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : FGAR PME الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 /11/ 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[33]، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 03/14/ 2004 ويهدف صندوق ضمان القروض إلى[34]:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية : إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات.

-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.

-ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

-ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.

-إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ)– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM و التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في

22 /01/ 2004[35] ، تشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع خاصة النسوية ، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة[36]،اما عن المهام التي تقوم بها الوكالة فهي[37]:

-تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.

-تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

-إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

و)-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : AND-PME أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 /05/ 2005 [38]،من أجل تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط ، انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[39].

ي)-المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 /02/ 2003[40] ، يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و يهدف لضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين يساعد في بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع ، تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية ،و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية[41].

2)- الجمعيات الداعمة للمقاولاتية النسوية :

كما رأينا أعلاه، معظم الهيئات غير متخصصة في دعم المقاولاتية النسوية، ما عدا جمعيتان – على حد اطلاعنا -تحاولان النشاط على المستوى الوطني ،وهما SEVE و AME كما سنرى ذلك:

أ)- جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات SEVE :تأسست هذه الجمعية في 12/06/ 1993[42] ، ومن أهداف ومهام الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات نذكر ما يلي [43]:

- تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط .
- دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية ، من خلال منحهم المعلومات ، التوجيه والنصح .

-تحديد إمكانيات الرعاية ، فرص المناولة ، إعادة إطلاق الأعمال والاستثمارات.

-تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات ، البحث عن إمكانية تمويل النساء من طرف مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي .

– تنظيم الملتقيات حول المقاولاتية النسوية والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية.

ب)–جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال :AME أنشئت في العام 2005[44] ، هدفها تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تشكيل شبكات جديدة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين وصاحبات المشاريع الجديدة، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة ، كما تهدف الجمعية إلى إنشاء أطر فكرية ، تدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة ، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف ، إذ أن التواصل بين سيدات الأعمال وتبادل الخبرات والمعارف من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني والدولي في آن واحد.

كما قامت الجمعية بتنظيم العديد من اللقاءات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية النسوية ، بالإضافة لعقد سلسلة من الأيام التحسيسية حول المقاولاتية النسوية، التي عقدت بكل من غرداية، وهران مؤخرا، كما ستعقد المزيد من اللقاءات قصد توعية المرأة المقاولة، ودعم نموها وترقيتها.

وفي الأخير نود الإشارة إلى أن مثل هذه الجمعيات تعد بمثابة شبكات أعمال تساعد النساء المقاولات على الحصول على المعلومات وتبادل الخبرات والعديد من المزايا، ولكونها خاصة بالنساء، فهي تعد بذلك فرصة جذب أكبر للنساء باعتبار العديد منهن يجدن صعوبة للانضمام لشبكات الأعمال المختلطة الاخرى.

المحور الثالث : النتائج المحققة في ظل تحديات ترقية المقاولة النسوية .

بذلت الجزائر جهودا كبيرة لإزالة جميع اشكال التمييز ضد المرأة سواء على الصعيد الاجتماعي او السياسي او الاقتصادي من خلال امضاء الجزائر على عدة اتفاقيات دولية لتمكين المرأة و اجراءها للعديد من الاصلاحات التشريعية لترقية دورها و مكانتها و الحفاظ على حقوقها و القضاء على مختلف اشكال العنف و ترقية التناصف بين الرجال و النساء في سوق التشغيل و تجسيد التساوي في تقلد المهام في مختلف الوظائف في الدولة، و في مجال ترقية المقاولة النسوية تم تسجيل بعض الارقام الهامة التي نعرض:

أولا–استعراض اهم النتائج المحققة في مجال تشجيع المقاولة النسوية :

إن اهتمام الجزائر بالمقاولاتية دفع واضعي السياسات لإرساء العديد من الآليات كما رأينا ذلك أعلاه ، مما أدى إلى توسع في النسيج المؤسساتي النسوي ، و هذا ما يعكس اهتمام المرأة الجزائرية بالولوج في عالم المقاولة و انشاء المؤسسات و اقتحام ميدان الاستثمار خاصة في ظل تنوع الفرص المتاحة و التدابير التي تضعها الدولة بشكل عام ، حيث أصبحت المقاول النسوية قوة من شأنها المساهمة في إحداث التطوير الاقتصاد ، و فيما يلي سنحاول ان نستعرض بعض النتائج :

1)–احصائيات حول عدد النساء المقاولات العاملات في الجزائر:

–قدر عدد النساء العاملات في الجزائر بحوالي 912 الف امرأة أي ما يساوي 17.6% من اجمالي اليد العاملة.

-ارتفعت نسبة المقاولات بحوالي 23% في نهاية شهر فيفري 2017 ، اي حوالي 143010 امرأة مقاولة ،مقارنة بسنة 2012 التي بلغت حوالي 116474 امرأة مقاولة[45].

*-**مسيرات المؤسسات (شخصية معنوية)**: يمثلن حوالي 6 %من اجمالي المقاولات و المؤسسات ص و م في الجزائر ، فقد ارتفاع عدد مسيرات المؤسسات بحوالي 56% من سنة 2012 اين تم تسجيل 6703 امرأة مقاولة ، لترتفع الى 104444 امرأة مسيرة مؤسسة في نهاية فيفري 2017 .

*-**النساء التاجرات (شخصية طبيعية)**: يمثلن حوالي 8% من اجمالي المتعاملين الاقتصاديين ذوي الشخصية الطبيعية ، فقد ارتفاع عدد التاجرات بمعدل 14% من سنة 2012 اين تم تسجيل 11674 تاجرة لترتفع الى 132566 تاجرة في فيفري 2017[46].

*-ان الارقام المسجلة في عدد النساء المسيرات المؤسسات (شخصية معنوية) في الجزائر ما بين سنة 2012 و 2017 الذي ارتفع بنسبة 56% و عدد النساء التاجرات (شخصية طبيعة) ما بين 2012 و 2017 الذي ارتفع بنسبة 14% ، يعكس مدى فعاليات الاليات و الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تشجيع المرأة بصفة عامة و النساء المقاولات بصفة خاصة على لعب دورهن في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2)-احصائيات حول عدد المشاريع المنشاة و الممولة من طرف هيئات دعم و مرافقة المقاولة النسوية:

-سنة 2011 : استفادة 2732 امرأة من مرافقة مهنية للإدماج في السوق ،و 758000 استفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، واستفادة 21321 امرأة من تمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، واستفادة 22953 امرأة ريفية من محلات ذات طابع مهني ، و استفادة 7255 من الصندوق الوطني للتامين على البطالة ، و استفادة 80000 امرأة ريفية من تكوين بشهادة.

-سنة 2013 : 6163 مشروع ممول للمرأة من الصندوق الوطني للتامين على البطالة ،و استفادة 3526 امرأة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و قد استفادة أكثر من 306401 مرآة من قرض في إطار ألية القرض المصغر آي ما نسبته 60.68 % مقارنة مع فئة الرجال التي تقدر بـ 39.32[47]%.

-سنة 2014 : استفادة 384063 امرأة من قرض من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 61.70 % من مجموع القروض ، و بلغ عدد النساء العاملات حوالي 122253 مرآة في نهاية 2014.

-سنة 2015 : تطور في معدلات مشاركة المرأة في الحياة العملية ، حيث خلال فترة 10 سنوات، نلاحظ ان فئة النساء العاملات انتقلت من 1.359.000 الى 1.934.000 امرأة ناشطة مما يبرز بشكل واضح ارتفاع نصيب المرأة في الحياة العملية[48] ، فقد قام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بتمويل أكثر من 5559 امرأة مقاولة آي ما نسبته 15.52% .

-سنة 2016: تمويل أكثر من 36643 مشروع من الصندوق الوطني للتامين على البطالة منها 3533 مشروع لمقاولة نسائية سنة 2016 و تمويل حوالي 135373 مشروع للمرأة منذ نشأته الى غاية 2016/06/30 [49] ، و كذلك احصت الوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM) انشاء ما يقارب 484339 مؤسسة نسائية اي ما نسبته 62.17 %، و منح اكثر من 779025 قرض لفئة النساء الى غاية 2016/06/30 من طرف الوكالة منذ نشأتها ، كذلك قامة الوكالة الوطنية لدعم الشباب منذ نشأتها وإلى غاية 30 /06/ 2016، قامت الوكالة بتمويل 36643 مشروع مقاولة نسائية في إطار إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة [50].

-من خلال تحليل الاحصائيات المتوفرة لدينا فيما يخص دعم و مرافقة المرأة المقاولة منذ سنة 2011 الى غاية 2016 نجد هناك تطور معتبر في نسبة الزيادة المسجلة في عدد المشاريع الممولة من طرف هيئات الدعم التي استحدثتها الدولة و كذا من حيث المشاريع التي تم انشائها من طرف النساء بفضل اليات المرافقة و نخص بالذكر كل من الوكالة الوطنية لآلية القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب على الدعم الممنوح للنساء المقاولات، لكن تبقى هذه النتائج غير كافية اذا ما قرنها ببعض الدول من افريقيا إذ أن معدل المقاولة النسوية بالجزائر لا يتجاوز عتبة 5% بينما نجد في زامبيا يتجاوز نسبة 40% [51]، وهذا ما يدفعنا الى مطالبة الدولة بمضاعفة الجهود لمسايرة نظيراتها من دول العالم في ترقية المقاولة النسوية ، ويرجع هذا في نظرنا الى مجموعة من التحديات و معوقات التي تحول دون تسجيل نتائج ايجابية في ترقية المقاولة النسوية .

ثانيا– تحديات ومعوقات تواجه المرأة المقاولة:

تواجه المرأة المقاولة العديد من العقبات والتحديات التي تعيقها من دخول عالم الشغل بالرغم من كل الجهود و المساعي الحثيثة التي تبذلوها الدولة ، و بصفة عامة يمكن القول أن المرأة المقاولة في الجزائر تعاني نوعين من المشاكل الأولى مرتبطة بممارستها لمهنة حرة ، والثانية ذات طابع سوسيو–ثقافي مازال مرهون بذهنيات بآلية والمعتقدات الخاطئة التي تنسب للدين تارة وللعادات والتقاليد تارة أخرى [52]، وفيما يلي نستعرض بعض منها :

- ✓ –ترتبط المعيقات بضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات ، وبسياسات التوظيف التي لا تشجع الطلب على العمل النسوي.
- ✓ –بعض العادات والتقاليد التي تنظر إلى المرأة على أنها آلة لتزويد المجتمع بالسكان،حيث وضعت الكثير من القيود على المرأة تقييدها ببعض الأعمال فقط كمنعها من العمل ليلا، تجنب الأعمال الشاقة ، أو الأعمال البعيدة التي تتطلب السفر ليلا.
- ✓ –بعض التقاليد تصور المرأة المثالية على أنها أما و زوجة يعيلها الزوج، وهذا التصور قلل من أهمية العمل في حياتها، وأصبحت تنظر إليه كمورد مادي وليس فرصة لتنمية قدراتها.
- ✓ –تفسر الكثير من الدراسات عوامل ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء خاصة بهيمنة الثقافة الذكورية ، مما يجعلهن معولات من قبل الرجال، وهذا يترتب عليه حصول أولوية الرجال في الحصول على العمل والتمتع بفوائده.
- ✓ –كما نجد مشكلة الحصول على التمويل خاصة منه البنكي، الذي يكون في بعض الأحيان جد صارم مع النساء ويطلب ضمانات لا تستطيع توفيرها.
- ✓ –مشكلة نقص الخبرة، بالإضافة لضرورة التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية.

- ✓ –معظم النساء يشتكين من البيروقراطية والفساد بمختلف أشكاله.
- ✓ –غياب الشبكات المفيدة حيث غالبا ما يكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل.
- ✓ –تدخل أفراد العائلة في إدارة المؤسسة.
- ✓ –صعوبة تنقل المرأة لوحدها لمتابعة المشاريع أو الاستفادة من خبرات تجارب بعض الدول في مجال المقاولة النسوية[53].

–تعد هذه من بين اهم التحديات و العراقيل التي تحد و تواجه توسع نشاط المقاولة النسوية في الجزائر ، كونها لا تتعلق بجانب واحد فقط بل هي مرتبطة بكل جوانب حياة المرأة الجزائرية بصفة خاصة فمنها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و يعد الجانب الاخير هو الحاجز بين المرأة و الشغل بصفة عامة و المقاولاتية بصفة خاصة كونه يتعلق بالعادات و التقاليد التي تحكم المجتمع الجزائري الذي يعتبر محافظا مقارنة مع غيره من المجتمعات العربية و الغربية.

ثالثا–الحلول الممكنة لترقية المقاولة النسوية :

تؤدي المقاولات النسوية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ، وحتى تتوافر مقومات بقاء وتميز أداء المقاولات النسوية الجزائرية ، ومواجهة تحديات عصر العولمة يجب العمل على:

- ✓ –زيادة توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاولات إلى مصادر التمويل المناسبة وكذا تخصيص برامج إرشادية حول القروض وفرص الاستفادة منها .
- ✓ –تشجيع البحث حول المرأة المقاولة في المناطق الريفية ، وتحفيز إنتاج البيانات الإحصائية الخاصة بالنوع فيما يتعلق بالتأثير المتفاوت لسياسات واستراتيجيات التنمية الريفية في المنطقة .
- ✓ –التخفيف من الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل تأسيس المؤسسة والمدة التي يستغرق فيها منح القروض[54].
- ✓ –التحسيس من خلال النظام التربوي بالروح المقاولاتية بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، و التأثير على أفكار الطلبة بعدم اعتبار الوظيفة المخرج الوحيد للنجاح اجتماعيا ، و اقناعهم بأن إنشاء مؤسسة هو حل أيضا ولا يمكن تجاهله.
- ✓ –إدخال مفاهيم ريادة المقاولة في البرامج و المقررات الجامعية، وتعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية.
- ✓ – تخصيص تكوين متخصص في المقاولة يأخذ النقائص المدركة وأن يرتكز أساسا على تطوير القدرات الشخصية الخاصة بالمقاولة مثل الإبداع ، روح المبادرة ، المخاطرة وروح المسؤولية و تلقين القدرات التقنية والتجارية اللازمة لإطلاق مؤسسة.
- ✓ – إقامة وحدات نموذجية لحضانة مقاولات الفتيات حملة الشهادات ، وذلك بالتنسيق مع هياكل التكوين الفني والمهني.

- ✓ – تنشيط حملات توعية و أبواب مفتوحة على مستوى الغرف التجارية للتعريف بالامتيازات التي يمكن أن تستفيد منها المرأة المقاولة في حالة تأجيل نشاطها غير المصرح بشكل رسمي.
- ✓ – إقامة اتفاقيات تعاون بين الغرف التجارية والجمعيات ونوادي الأعمال والجامعات ، من خلال إقامة ندوات وملتقيات للتحسيس بالروح المقاولاتية وأهمية العمل المقاولاتي[55].

الخاتمة:

– من خلال هذه الدراسة نستخلص أن المقاولة النسوية تلعب دورا بارزا و فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة خصوصا في المرحلة الراهنة التي تمر بها الجزائر، وبذلك فمساهمة المرأة من خلال إنشاء مقاولة يساهم في تقليص نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل وتحريك قطاعات اقتصادية أخرى، وتم ملاحظة أن هناك زيادة اهتمام المرأة في خوض غمار تجربة المقاولة ويرجع ذلك إلى تحسن مستوى تعليم وتسهيلات التي منحتها الدولة للمرأة وذلك من خلال الآليات المختلفة (المرافقة و الدعم) إلا أنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب منها، فهناك عدة عراقيل حالت دون تحقيق المرأة الأهداف المرجوة منها التي ذكرناها سابقا، ويتضح أيضا أن المرأة المقاولة بدأت تقتحم عدة مجالات كانت حكرا على الرجال كالبناء والأشغال العمومية والتجارة والنقل....

–وعلى ضوء ما تقدم ذكره نقترح بعض التوصيات التي من شانها ترقية المقاولة النسوية و منها نذكر :

1–ضرورة إقامة برامج تدريبية حول كيفية إنشاء المؤسسات سواء من قبل الحكومة أو الجمعيات أو المنظمات والاتحادات التي تعنى بوضع المرأة.

2–بلورة فكرة ريادة الأعمال لدى النساء من خلال نماذج و التأكيد أن ريادة الأعمال هي مسألة تنطلق من قرار ذاتي تتخذه المرأة ثم تبحث عن الوسائل اللازمة لتجسيده.

3–إبراز أهمية مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية من خلال الإنتاج الصناعي وليس فقط من خلال القطاعات الاقتصادية أو الخدمات التقليدية.

4– عدم الاكتفاء بالتكوين والتدريب في مجال المقاولة الصناعية بل ينبغي القيام بتحين دوري لأساليب التسيير والإنتاج داخل المؤسسات مستفيدين من خبرة الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال.

5–القيام بدراسات وأبحاث ميدانية عن المقاولات الصناعية النسائية لمعرفة الصعوبات والمشكلات التي تعترضها واقتراح الحلول لذلك ميدانيا مستفيدين من خبرة الشركات والمؤسسات الصناعية الناجحة.

المراجع

1–منيرة سلامي، ايمان ببة،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 03 ،2013 ، ص 53.

2- ناصر بوشارب ، الهام موساوي ، تمويل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء و الاشغال العمومية – دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد 3 – 2015، جامعة ام البواقي، الجزائر، ص 96.

3- الامي منيرة، م ص م كأداة للتمكين الاقتصاد للمرأة في الجزائر، شهادة ماستر تخصص تسيير م ص م، جامعة ورقلة، 2012 ، ص 58.

4 - AMIR MOILIM Roumayssoiou , L'ENTREPRENEURIAT FEMININ AUX COMORES:DES OPPRTUNINITES A EXPLOITERPOUR LE CAS DE L'ILE DE NGAZIDJA , Les 5émes Journées Scientifiques Internationales sur l'Entrepreneuriat.

5- طويطي مصطفى ، وزاني ليدية ، تقييم فعالية اليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري –قراءة احصائية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 8 – العدد 4 – 2018 ، المركز الجامعي تنمراست، ص 615.

6-لحشم قسمية ،اسهام المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية –عرض تجربة STAFF MANAGEMENT ،بولاية تيبازة ، مداخلة منشورة في كتاب اعمال الملتقي العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية –تحديات و حلول ، المنعقد يوم 10 افريل 2017 ، جامعة البليدة 2 ،ص 312.

7- منيرة سلامي ، يوسف قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الانشاء و تحديات مناخ الاعمال،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 5/ لسنة 2014، الجزائر ، ص 85.

8 منيرة سلامي،يوسف قريشي ،المرجع السابق ، ص 12.

9- اسماعيل صاري ، رشيد سعيداني ، مساهمة المقاولة النسوية في انشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر في اطار هيئات الدعم (ANSEJ /CNAC /ANGEM)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، العدد 2 –جوان 2017 ، جامعة الوادي، ص 157.

10- كواش خالد، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر، الأهمية الواقع والتحديات، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دراية، الجزائر، العدد2 ، جوان 2015 ، ص33

11 -منيرة سلامي ، يوسف قريشي، المرجع السابق ، ص88 .

12- نعيمي حكيمة ، توابي خديجة ، بن حراث حياة، واقع المقاولاتية النسوية في مجال الصناعة التقليدية و الحرف –دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و المغرب، مداخلة ملقاة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية يومي 26 /28/27، افريل 2017 ، المركز الجامعي غليزان ، ص 4.

13- ناصر بوشارب ، الهام موساوي ، المرجع السابق ، ص97.

14- دراوسي مسعود ، محمد الحاج ليلي ، خنافيف محمد، واقع المقاولة النسوية في التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية المدية و البليدة ، مداخلة منشورة في كتاب اعمال الملتقي العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية –تحديات و حلول، المنعقد يوم 10 افريل 2017 ، جامعة البليدة 2 ، ص 296.

15-الجريدة الرسمية عدد 13 لسنة 2003.

16- لعموري فتيحة ، آليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، العدد الاقتصادي 35 الجزء 2 ، جامعة الجلفة، ص 223.

17- ضيف سعيدة ، دور أجهزة الدعم في تمويل و مرافقة المرأة المقاولة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 13 ، العدد 3 – 2019 ، ص 474.

18-الجريدة الرسمية عدد 13 لسنة 2003.

19- ضيف سعيدة ، المرجع السابق ، ص 475.

20- ناصر بوشارب ، الهام موساوي ، المرجع السابق ، ص101.

21- الجريدة الرسمية عدد 50 لسنة 2015 .

22- ناصر بوشارب ، الهام موساوي ، المرجع السابق ، ص 106.

23- منيرة سلامي ، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 90.

24- الجريدة الرسمية عدد 34 لسنة 1994.

25- ناصر بوشارب ، الهام موساوي ، المرجع السابق ، ص 100.

26- علي رقيق برة ، مصباح جلاب، تقييم تجربة المرأة المقاولة من خلال الاليات المستحدثة لدعم المشروعات التنموية (دراسة ميدانية بوكالة ANGEM/CNAC/ANSEJ بالمسيلة و تيسة و عنابة)، مداخلة منشورة في كتاب اعمال الملتقي العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية –تحديات و حلول ، المنعقد يوم 10 افريل 2017 ، جامعة البليدة 2 ، ص 258.

27- الجريدة الرسمية عدد 52 لسنة 1996.

28- قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء و مرافقة م ص م ، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008، ص 130.

29- علي رقيق برة ، مصباح جلاب، المرجع السابق ، ص 256.

30- الجريدة الرسمية عدد 47 لسنة 2001.

31- عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم انشاء م ص م واقع التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07 ، العدد 03-2011 ، ص 400.

32- طويطي مصطفى ، وزاني ليدية ، المرجع السابق، ص 626.

33- الجريدة الرسمية عدد 74 لسنة 2002.

34- الجود محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، رسالة دكتواره في علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2015 ، ص 89.

35- الجريدة الرسمية عدد 06 لسنة 2004.

36- محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري و اسقاط على الواقع الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم و مرافقة م ص م، جامعة ورقلة، 2011 ، ص 13.

37- علي رقيق برة ، مصباح جلاب، المرجع السابق ، ص 260.

38- الجريدة الرسمية عدد 32 لسنة 2005.

39- دراوسي مسعود ، محمد الحاج ليلي ، المرجع السابق ، ص 297.

40-الجريدة الرسمية عدد 13 لسنة 2003.

41- دراوسي مسعود ، محمد الحاج ليلي ، خنافيف محمد، المرجع السابق، ص 297.

42 - SEVE : savoir et vouloir entreprendre

43- طويطي مصطفى ، وزاني ليدية ، المرجع السابق، ، ص 628.

44 - AME : association des algériens managers et entrepreneurs

45- زايد مراد، خويلدات صالح، ريادة الاعمال النسوية في ظل و تحديات بيئة الاعمال حالة ريادة الأعمال الجزائريات، مداخلة ملقاة في اشغال الملتقى الوطني حول : اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2017 ،جامعة الوادي، ص 14.

46-احصائيات الديوان الوطني للإحصاء،انظر الموقع: http://www.djazairzss.com/%20alfadjer

47 إحصائيات عمود ضمن منشورة – 31 غاية إلى 2013 ديسمبر لوكالة الرسمي الموقع انظر ،ANGEM:التالي
http://www.angem.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=193&Itemid=191

48-سلامي منيرة، المرأة و اشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية عدد 05 لسنة 2016 ، ص 183-202.

49- يدو محمد ، بن مرزوق نبيل ، سعيج مونيرة، واقع و التحديات التي تواجهها المقاولة النسوية في الجزائر، مداخلة منشورة في كتاب اعمال الملتقي العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية –تحديات و حلول ، المنعقد يوم 10 افريل 2017 ، جامعة البليدة 2 ، ص 215.

50- اسماعيل صاري ، رشيد سعيداني ، المرجع السابق، ص 161، 163.

51 –Global entrepreneurship monitor, "2012 women's Report", Publié en 2013

52–خالد كواش ، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر.... الأهمية الواقع و التحديات، مجلة المناجير، العدد 02، جوان 2015، ص 36.

53–يدو محمد ، بن مرزوق نبيل ، سعيج مونيرة، المرجع السابق ، ص 217.

54– احمد بن خليفة ، حفوظة الامير عبد القادر ، المرجع السابق، ص 136.

55– طويطي مصطفى ، وزاني ليدية ، المرجع السابق، ص 634.